مجلة بحوث
كليـــــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة

علاقة المبتدأ والخبر

فى المعنى والإعراب

إعـــــداد
د / صالح حسين الأخضر
كلية التربية الخمس
جامعة المرقب – ليبيا

يونيه ٢٠١٠

Web site:http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

علاقة المبتدأ بالخبر

في المعنى والإعراب

إن المصطلحات النحوية مصطلحات أخذت من الوظائف الذي يؤديها المفرد من خلال التركيب ، وكم من مصطلح تتبعت سبب تسمية ، ولو حاولت تسميته بتسمية أخرى مرادفة لها لوجدت المصطلح الأول أقدر على الإيفاء بالمقصود ، من تلك المصطلحات مصطلح المبتدأ والخبر ، فلم سمي المبتدأ مبتدأ ، والخبر خبرا ، فأول ما يتلفظ به المتكلم لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا ، فالابتداء بالاسم ابتداء بذات ينسب إليها ما أحدثته ، أو ما في معناه ، فالمبتدأ اسم تكلم به أولا دون سابق له في جملته ، لا في جملة خارجة عنه ، ولو تلفظ به دون إسناد شيء له لما كان مبتدأ ، لأن المبتدأ يعني أن له ثانيا ، فالابتداء ابتداء لشيء يتبعه آخر ، والخبر إعلام بمجهول لمن ينسب له ، وأما إن ابتدئ بلفظ مفيد لوقوع حدث ما ، في زمن من الأزمنة ، فالفعل مقابل للاسم في محل الابتداء ، ولكنه إخبار بوقوع حدث يطلب فاعلا ، فإن الفعل له فاعل يسند إليه ، فاختلف اتجاه الإسناد ، فالأولى جملة اسمية لابتدائها باسم ، والثانية فعلية لابتدائها بفعل ، وأما الحرف فهو تابع لأحدهما ، إما أن يكون داخلا على جملة اسمية كـ"إن" أو إحدى أخواتها ، أو متعلق بأحدهما متقدم عليه ، نحو: بسم الله ، والتقدير : ابتدائي بسم الله ، أو ابتدأت بسم الله ، وضابط الربط بين الألفاظ القواعد التي تسمى بالإعراب .

الإعراب ودلالته على المعنى :

الإعراب مصدر من الرباعي أعرب ، ومعناه في القاموس الإبانة قال ابن منظور: " وقال الأزهري الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه ، وعرب ، أي أبان وأفصح "[1] ، فالإعراب معرفة موقع الكلمة من التركيب ، وما الوظيفة التي تؤديها من خلاله ، فالمعنى الإفرادي للكلمة ليس هو المقصود من إفادة التركيب ، فدلالة "محمد" من قولك : محمد قائم ليست واحدة ، فـ"محمد" مجردة من أي تركيب دلت – وعلى أقصى تقدير – على ذاته ، إن لم تكن الدلالة على لفظ الاسم دون مسماه ، أما من خلال التركيب فإنها وبكل تأكيد دلت على ذات يسند إليها ما قامت به وينسب إليها ، ومهمة المُعرب معرفة موقع ذلك اللفظ ، والوظيفة الذي يؤديها .

والمبتدأ والخبر ركنان يكونان جملة تفيد معنى إجماليا يظهر من خلال التركيب ، ومفاد هذا التركيب إبراز علاقة المبتدأ بالخبر .

المبتدأ والخبر في اصطلاح النحاة

المبتدأ :

اسم يبتدأ به أول الكلام حقيقة أو حكما ، فالحقيقي ما كان أول الكلام دون أن يسبقه شيء ، والحكمي ما كان وسط الكلام ولكن في أول جملة منفصلة عما قبلها معنى وإعرابا ، والكلام يشترك فيه طرفان: المتكلم والمخاطب ، والمبتدأ يشترك فيه الطرفان علما ، بينما يختلفان في الخبر علما وجهلا ، المتكلم يعلمه بينما المخاطب يجهله ، وهذا ما جعل النحويين يشترطون في المبتدأ أن يكون معرفة ، ويجوزون في الخبر التنكير .

---

[1] . لسان العرب " ع . ر . ب " ٥٨٨/١ .

ومن ناحية اللفظ فإن المبتدأ لا يسبقه أي عامل يعمل فيه ، ولهذا يقول النحويون إنه مرفوع بالابتداء ، قال ابن السراج " المبتدأ : ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه "[1] .

والجملة الاسمية والفعلية في تحصيل الخبر واحد ، فكلاهما إسناد حركة متحرك إلى فاعلها ، أو ما في معناها ، إلا أن الاهتمام يختلف ، فالجملة الفعلية ينصب اهتمام المتكلم فيها على الفعل ، وهو أساس الجملة ، فالحدث الذي تم في نحو : ضرب زيد ، هو الضرب ، فـ"ضرب" معلوم ، والقائم به مجهول ، وبالإسناد يتم التعرف عليه قال ابن السراج " فالفاعل مضارع للمبتدأ ، من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما " [2] يكون بأحدهما أكثر ، فإن قلت : زيد قائم ، كان زيد في ذهن المتكلم أسبق ، ومعلوم لدى المخاطب ، ويحتاج إلى ما يكمله فكان الخبر ، وإن قلت: قام زيد ، هو نفس المعنى الذي في زيد قائم ، إلا أن المعلوم لكلا المتخاطبين هو حدث الضرب المعبر عنه بالوزن "فعل" ، الذي يفيد حدوث هذا الفعل في زمن المضي ، فأفد تقديمه أميرين : الأول الاهتمام بالفعل بغض النظر عن فاعله ، والثاني : بيان زمن وقوع الفعل ، فكان تقديمه أولى ، وجاء على صيغة الفعل لأجل تجرده عن الذات ، فلو دل عليه بالوصف "ضارب" للتبس بالذات ، واشتبه بالجملة الاسمية ، فكلا الجملتين الاسمية والفعلية متشابهتان في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى الذات قال المبرد "فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد "[3] ، والفارق بينهما "أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق ، فإنما بدأت

---

(1) . الأصول ١/٥٨ .

(2) . الأصول ١/٥٨ .

(3) . المقتضب ١/٨ .

بـ"زيد" ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق ، والحديث عنه بعده ، وإذا قلت : ينطلق زيد ، فقد بدأت بالحديث ، وهو انطلاقه ، ثم ذكرت زيداً المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث " [1] .

الخبر :

الخبر هو ما تحصل به مع المبتدأ فائدة ، إذ المبتدأ والخبر يكونان المعنى المراد إبلاغه ، وكما مر فإن النحويين اشترطوا أن يكون معرفة ، نظرا لما تفرضه طبيعة الكلام ، لا لغرض النحويين وتحكمهم ، فالمعرفة في مقابل المعلوم والنكرة في مقابل المجهول ، ولهذا قالوا إن أفادت النكرة جاز الابتداء بها ، ولم يشترطوا ذلك في الخبر ، لأنه مجهول يخبر به المتكلم عند إسناده إلى من ذكر ابتداءً .

تعريف المبتدأ

لا نعني بالتعريف هنا التعريف اللغوي أو الاصطلاحي ، بل نعني به ما قابل التنكير ، فالمبتدأ اسم يكون معلوما لدى طرفي الخطاب ، المتكلم والسامع ، فهو القاسم المشترك بينهما ، ولا رابط بينهما إن لم يكن أحد الركنين معلوما لدى الجميع فنحو : رجل قائم ، لا يستفيد منه المخاطب شيئا ، إذ الرجال كثيرون من يعرف السامع منهم ، ومن لم يعرف ، فما فائدة الإخبار عنه بأنه قائم ، ولو كان المتكلم يقصد رجلا بعينه ومعلوما لديه فالمخاطب يجهله ، وذلك بخلاف قولك : الرجل قائم بإدخال "أل" بأنواعها تُدخل السامع في نطاق علم المتكلم به ، فاستويا

---

[1] . الأصول ٥٨/١ .

في معرفتهما به ، ولهذا أوجب النحاة تعريف المبتدأ قال سيبويه: " ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء " [1] وقال ابن مالك :

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ .....

فاشترطوا للابتداء بالنكرة الإفادة نحو: عند زيد نمرة ، فـ" نمرة " مبتدأ مؤخر وجاز الابتداء بها ، لأن الإفادة حصلت بها ، فقصد المتكلم وجود أحد أفراد هذا الجنس لا قصد فرد بعينه ، كما لو قلنا : في الدار رجل ، فالقاسم المشترك بين المتكلم والمخاطب " الجنس" بأجمعه دون قصد الإفراد ، وأي فرد منه موف بالغرض ، وخصته العرب بالتأخير لئلا يتوهم قصد فرد بعينه قال ابن جني : "إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم ومصلحاً لما فسد عندهم ، وإنما كان تأخره مستحسناً من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ "[2] .

أما الخبر فلا يشترط فيه التعريف إذ أنه مجهول لدى السامع ، ويحتاج إلى معرفته ، ولا يجب أن يكون نكرة فقد يكون معرفة ، إذ معنى الجهل به هنا إبهامه وعدم العلم به عند السامع في الإسناد نحو : زيد القادم ، فكلا الركنيين من ناحية الإفراد معلوم ، فـ"زيد" معلوم ، أما ما سيسند إليه فهو مجهول ، إذ قد يكون خارجا أو جالسا أو نائما ، أو غير ذلك فحكم لزيد ما هو كائن له ، ولا فرق بين النكرة والمعرفة فيصح أن نقول : زيد قادم ، والفرق بينهما التخصيص والتعميم من ناحية المعنى ، فزيد القادم غير زيد قادم ، فالتعريف يفيد أن السامع مترقب لقدوم شخص ما ، أما زيد قائم فهو إخبار ابتدائي .

---

[1] . الكتاب ٣٢٩/١ .

[2] . الخصائص ٣١٧/١ .

العلم والجهل بالمبتدأ والخبر

العلاقة بين المتكلم والسامع إعلام بخبر ، إذ الخبر مسند إلى مبتدأ ألقي إلى السامع ، فيفيد المتكلم مخاطبه بذاك ، ونستطيع أن نرسم أطراف العملية الخطابية أثناء استعمال الجملة الاسمية على النحو التالي : الطرف الأول : المتكلم ، والثاني : السامع مفردا أو جماعة ، والثالث : المبتدأ ، والرابع : الخبر فالطرفان الأولان يختلفان في الطرفين الآخرين علما وجهلا ، فيشتركان معا في ركن الابتداء معرفة ، أما الركن الثاني فلا يشتركان فيه ، إذ لو اشتركا فيه لكان الكلام سدى لا إفادة فيه ، إلا لغرض بلاغي آخر ، لا غرض الإعلام فقط ، فالمتكلم وهو المخبِر يعلم الطرفين المبتدأ والخبر ، أما المخاطب فإنه يعلم المبتدأ ويجهل الخبر ، لأنه سيعلمه من المخبِر ، ولهذا جاز أن يكون الخبر نكرة نحو : محمد قائم ، والشمس مشرقة ، والجو صحو ، إذ مع كونها نكرة فهي مفيدة لإكمال المعنى ، والخبر من حيث كونه يشترط فيه أن يكون مشتقا مفيدا للوصفية ، سواء عرّف أو نكّر ، فـ"قائم" أفادت نسبة حدث القيام لمحمد ، كذلك الإشراق للشمس ، والصحو للجو كما تفيده إن كانت معارف ، فأي منهما يقدم على صاحبه .

تقديم المعلوم على المجهول

جرت عادة العرب في تركيب جملها على المعنى ، فحيث ما كان المعنى يتطلب تقديم لفظ قدموه ، وإذا تطلب تأخير لفظ أخروه ، سواء أكان في ركني الجملة الاسمية أو الفعلية ، أو مكملاتها ، فالفعل أساس في المعنى عند العلم بفاعله ، وهو المعلوم دون الفاعل ، فنحو : "ضرب زيد " الضرب هو الأصل ، وهو المعلوم وله أهمية في الذكر ، ولا يهم ممن كان ، أكان زيدا أم عمرا ؟ ، والمعوّل عليه وحده هو الفعل ، والأهمية في الكلام ترتبط به ، ثم يأتي في الأهمية بعده فاعله – وهو الذي حدث منه الفعل – إذ كانت حاجة المخاطب لعلمه

بالحدث معرفة فاعله ، فبالتالي تقديمه على الفاعل أولى من تقديم الفاعل عليه ، لأن الفاعل مبني على الفعل ، والمفعول أبعد منهما ، إذ قد يكون في الجملة فعل ولا مفعول له نحو : ضحك الطفل ، ولا يكون فعل ولا فاعل له ، ولهذا جاءت مرتبته في أصل الكلام بعدهما .

والجملة الاسمية بها نفس الإسناد في كون أن هناك حدث يراد إسناده إلى من قام به ، والمقبول عقلا أن يقدم المعلوم للجميع ، ويؤخر المبهم عند البعض وجرى أصل الكلام على ذلك فيقدم المعلوم ويؤخر المجهول ، إلا إن كان في الكلام تقديم وتأخير ، والمعلوم في الجملة الاسمية ما أسند إليه الخبر لا الخبر فنحو: زيد قائم ، أن فعل القيام المعبر عنه باسم الفاعل صدر من زيد ، بالاشتراك في العلم بالفاعل ، والاختلاف في العلم بالمسند ، إذ يشترك كل من المخاطب والسامع في معرفته ، أما الذي صدر منه فمجهول عند السامع قال ابن السراج : " لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده ، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده ، والاسم لا فائدة له لمعرفته به ، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر"[1] ، فقدم الفاعل للحدث على الحدث نفسه ، إذ ترتب المجهول على المعلوم أولى من ترتب المعلوم على المجهول ، ولهذا رتب العرب كلامهم في تركيب الجملة الاسمية الفاعل المعلوم ، وجعلوه اسما مبتدءا ، والتقط النحويون كون هذا الاسم دائما له صدر الكلام عادة من غير وجوب إلا في بعض الأحيان ، وجوزوا عكس ذلك وسموه مبتدأ .

تساوي المبتدأ والخبر في التعريف

---

[1] . الأصول ١/٥٩ .

إذا ما كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، فلا مجال للتخمين في أي منهما المبتدأ ، فالمعرفة مبتدأ ولو كان في موضع التأخير ، نحو : قائم زيد ، فإذا تعرف الخبر نحو : القائم زيد ، جاز أن يكون القائم مبتدأ ، وزيد الخبر ، وزيد مبتدأ مؤخر والقائم خبر مقدم ، وذلك يرجع إلى مقصود المتكلم ، أما السامع فلا يحكمه إلا الدليل : الترتيب ، أو قرينة تدل على أنه الخبر ، فلو رُؤي شخص من بعيد في الصحراء وقلنا : زيد القادم ، لما صح الإخبار بـ"القادم" ، لأن رؤية العين مفيدة بشخص القادم ، لا بزيد ، فعلم كونه رجل لا امرأة ، فضلا عن كونه خارجا عن جنس الرجال ، فالجميع معلوم لديهم ذلك ، وأما ما يجهله الجميع فمن هو ذلك القادم ، فلا يكون في هذه الحالة إلا أن يكون "زيد" الخبر ، ووجب تقديمه لأنه يوهم السامع في لبس أنه الخبر إن لم تكن هناك قرينة ، لأن كليهما معرفتين ، بعكس ما إذا كان زيد معلوما ، ولكن يجهل حاله أقائم أم قاعد ، أم قادم ، فالقادم آنذاك الخبر ولو تقدم ، قال الجرجاني :" وأما قولنا: المنطلق زيد ، والفرق بينه وبين "زيدٌ المنطلقُ" ، فالقولُ في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء ، من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاقٍ قد سبق العلم به لزيد ، فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر ، وبيانه أنك إذا قلت: زيدٌ المنطلقُ ، فأنت في حديث انطلاقٍ قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمِن زيدٍ كان أم من عمرٍو ، فإذا قلت: زيد المنطلق أزلت عنك الشك ، وجعلته يقطع وبأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيلِ الجواز ، وليس كذلك إذا قدمت "المنطلق" ، فقلت: المنطلق زيدٌ ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ، فقال لك صاحبك:

تعريف المبتدأ والخبر أقوال:

١ – الأعرف منهما هو المبتدأ والآخر الخبر نحو : أنا زيد ، فالضمير أعرف من زيد فهو المبتدأ ، وزيد خبره .

٢ – ما يراد إثباته هو الخبر نحو : زيد أخوك ، فإما أن يكون المعنى هنا إثبات أخوة أحد الأفراد لزيد ، فيكون "أخوك" هو الخبر ، وأما إن كان المراد إثبات أخوة زيد لغيره فـ"زيد" الخبر ولو تقدم ، قال الشيخ خالد الأزهري: " ويختلف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ، ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب ، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك ، ولا يصح لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخا له ، ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك"[٢] .

٣ – ما يرجع فيه إلى علم المخاطب ، فإن علم المخاطَب أحدهما ، وجهل الآخر كان المعلوم مبتدأ ، والمجهول خبرا .

٤ – إن استوى علم المخاطب بهما فهو بالخيار، ويقدم الأول لتقدمه ، ولأن المتكلم قدمه لأجل الابتداء به ، فيأخذ المخاطب بأصل الترتيب .

فهناك فرق في المعنى في إعراب أي منهما المبتدأ ، وأي منهما الخبر ، فلا يكون مجرد وجود الألفاظ على أصل الترتيب يعني أن الأول مبتدأ دائما ، قال الجرجاني:" وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا ، وهي أن

---

[١] . دلائل الإعجاز ١٤٤ .

[٢] . شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/١ .

المنطلق زيد ، أي: هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد "[1] ، وللنحاة في حال تعريف المبتدأ والخبر أقوال:

١ – الأعرف منهما هو المبتدأ والآخر الخبر نحو : أنا زيد ، فالضمير أعرف من زيد فهو المبتدأ ، وزيد خبره .

٢ – ما يراد إثباته هو الخبر نحو : زيد أخوك ، فإما أن يكون المعنى هنا إثبات أخوة أحد الأفراد لزيد ، فيكون "أخوك" هو الخبر ، وأما إن كان المراد إثبات أخوة زيد لغيره فـ"زيد" الخبر ولو تقدم ، قال الشيخ خالد الأزهري: " ويختلف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ، ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب ، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك ، ولا يصح لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخا له ، ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك"[2] .

٣ – ما يرجع فيه إلى علم المخاطب ، فإن علم المخاطَب أحدهما ، وجهل الآخر كان المعلوم مبتدأ ، والمجهول خبرا .

٤ – إن استوى علم المخاطب بهما فهو بالخيار، ويقدم الأول لتقدمه ، ولأن المتكلم قدمه لأجل الابتداء به ، فيأخذ المخاطب بأصل الترتيب .

فهناك فرق في المعنى في إعراب أي منهما المبتدأ ، وأي منهما الخبر ، فلا يكون مجرد وجود الألفاظ على أصل الترتيب يعني أن الأول مبتدأ دائما ، قال الجرجاني:" وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا ، وهي أن

---

[1] . دلائل الإعجاز ١٤٤ .

[2] . شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/١ .

المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى ، تفسير ذلك أنك إذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيد مثبَت له ، ومنطلق مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة ، أي: من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ، ويسند إليه ، والخبر هو الذي يثبتَ به المعنى ويسند ، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: منطلق زيد ، ولوجب أن يكون قولهم : إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا ، وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبرا فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول ، فإذا قلت : زيد أخوك كنت قد أثبت بـ"أخوك" معنى لزيد ، وإذا قدمت وأخرت فقلت : أخوك زيد وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لـ"أخوك" ، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ ، وإذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: المبتدأ والخبر ، فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يُشَك في سقوطه ، ومما يَدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى – إذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ ، وذاك خبراً تارة ، وتارة بالعكس – قولهم: الحبيب أنت ، وأنت الحَبِيبُ ، وذاك أنَّ معنى "الحبيبُ أنت" أنه لا فصلَ بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة ، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ..... ولو حاولت أن تفيدها بقولك: أنت الحبيب حاولت ما لا يصح .....ولا يخفى بُعْدُ ما بين الغرضين ، فالمعنى في قولك:" أنت الحبيب" ، أنك أنت الذي أخْتصُّه بالمحبة من بين الناس ، وإذا كان

كذلك عرفت أن الفرق واجب أبدا ، وأنه لا يجوز أن يكون "أخوك زيد" و "زيد أخوك" بمعنى واحد "[1] .

أنواع الخبر

ولكون الاسم المشتق أو ما في معناه يدل جانب منه عن الحدث الذي ينسب لذات ما جعل هو الخبر ، فالخبر باعتبار اللفظ والدلالة أنواع :

١ – المفرد

لا يخلو الخبر المفرد إما أن يكون اسما جامدا أو مشتقا ، فالاسم الجامد لا يصح أن يكون خبرا لاسم جامد آخر نحو: محمد علي ، ولا الشمس القمر ، ولا الأرض السماء ، إذا لا توجد أي علاقة إسناد بينهما ، وإنما تتم علاقة الإسناد بين مشتق وجامد ، ومع ذلك فقد يسندان إلى بعض إما على إطلاق الجامد وإرادة المشتق كإسناد المصدر في نحو قول الله تعالى﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [2] ، أي : غائرا ، أو لغرض بلاغي وهو بيان شدة ملابسة المبتدأ بالخبر المصدر حتى كأنه هو كقول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإذا هي إقبال وإدبار

قال ابن جني :" أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار "[3] ، وقال الرضي " فان أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه " [4] . فالإقبال خبر وهو اسم يدل الحدث ، وهو أصل المشتقات وليس بمشتق على رأي البصريين ، ولا يجوز

---

(١) . دلائل الإعجاز ١٤٦ .

(٢) . سورة الملك آية رقم ٣٠ .

(٣) . الخصائص ٢٠٣/٢ .

(٤) . شرح الكافية ٣١٦/١ .

الإخبار به لأنه ليس بحدث حتى يسند إلى المبتدأ وهو الضمير ، وجعلها سيبويه خبرا على الاتساع ، لأن الخبر هو عين المبتدأ قال : " وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ..... فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام ، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم " [1] ، وجعله بعض النحويين على حذف مضاف والتقدير: هي ذات إقبال ، أو على حذف أداة التشبيه ووجه الشبه لإكساب المشبه جميع صفات المشبه به نحو : زيد القمر ، والمعلم النور ، فالظاهر أن القمر والنور خبران لكل من زيد والمعلم ، ولكن حقيقة المعنى أنهما مشبهان بهما وليس مخبرا بهما عنهما ، وأصل الكلام زيد كالقمر ، والمعلم كالنور ، ومجوز هذا الإخبار ما تتضمنه الكاف لفعل التشبيه والتقدير : زيد يشبه القمر ، والمعلم يشبه النور فصح الإخبار بالمصدر على هذا التقدير فالإخبار على قصد المبالغة قال عبد القاهر الجرجاني : " وبقي أن نتعرّف الحكم في الحالة الأخرى، وهي التي يكون كل واحد من المشبَّه والمشبَّه به مذكوراً فيها ، نحو زيدٌ أسدٌ ، ووجدته أسدا ، هل تُساوقُ صريح التشبيه حتى يجوز في كل شيئين قُصد تشبيه أحدهما بالآخر أن تحذف الكاف ونحوها من الثاني، وتجعله خبرا عن الأول أو بمنزلة الخبر"[2] ، وقال :" والنكتة في الفرق بين هذا الضرب الذي لا بد للمجرور بالكاف ونحوها من وصفه بجملة من الكلام أو نحوها ، وبين الضرب الأول الذي هو نحو زيد كالأسد أنك إذا حذفتَ الكاف هناك فقلت: زيدٌ الأسد، فالقصد أن تبالغ في التشبيه فتجعل المذكور كأنه الأسد " [3] .

وأما الاسم المشتق فهو الذي يخبر به عن المبتدأ سواء أكان اسما جامدا أو مشتقا نحو محمد قائم ، و اللاعب قائم ، إذ – وكما مر – أن فيه دلالتان : الذات

---

(1) . الكتاب ١/٣٣٦ .

(2) . أسرار البلاغة ٢٢٧ .

(3) . المصدر نفسه ٢٢٨ .

والحركة ، والتي يتم الإسناد بسببها هي الحركة إذ هي صادرة عن الذات وأثر منها ، فـ" عالم " دلت على حركة القيام مع الفاعلية ، و " معلوم " دلت على الذات والمفعولية ، و " أعلم " دلت الذات والزيادة بالمقارنة مع الغير ، و" علاَّم " دلت على الذات ، واتصاف تلك الذات بكثرة معنى مضمون الفعل ، فكل اسم مشتق يدل على معنى المصدر متصفة به الذات على حال ما ، فكان بذلك أصل له لوجود تلك العلاقة .

٢ – الجملة

الخبر المفرد المشتق في معنى الجملة ، فالحدث إما أن يقترن بالذات في لفظ واحد الذي يمثله الاسم المشتق ، أو يسند إليه فاعله ، أو يعدى إلى مفعوله نحو : محمد كاتب ، ومحمد يقوم ، ومحمد يضرب زيدا ، وبالتالي فإن الجملة تحل محل المشتق ، والاسم المشتق يحل محل الجملة لاشتراكهما في إفادة معنى الحركة التي قامت بها الذات المبتدأ بها والمراد الإخبار عنها .

والجملة الاسمية والفعلية سواء ، لأنهما يفيدان معنى تاما ، يتم فيه الإسناد بين مبتدأ وخبر ، أو بين فعل وفاعل ، فالجملة الاسمية مركبة من اسم مبتدأ به ، ثم مبتدأ مع خبره ، بمعنى أن المبتدأ الثاني وخبره خبر للأول نحو : زيد أبوه قائم ، والأصل فيها "أبو زيد قائم" ، فـ"قائم" خبر لأبي زيد ، فأخبر عن زيد بالقيام ، كما أن معنى القيام منسوبا إلى أبي زيد هو خبر عن زيد ، ونحو قوله تعالى ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[1] ، فـ"ما" اسم استفهام مبتدأ ثان ، والقارعة خبرها ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، ويكون الخبر جملة فعلية نحو: العلم يحفظ أهله ، فجملة الخبر من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

---

[1] . القارعة الآية ١ .

٣ - الظرف

الظرف وعاء الخبر لا الخبر نفسه ، إذ لا يصح أن نخبر بالظرف مع كونه ظرفا ، أي: لا يزال على ظرفيته ، والظرف ليس باسم مشتق يدل على موصوف ، أو جامد يدل على ذات ، أو جملة فيصح أن يكون خبرا ، والشرط في الخبر المفرد غير المشتق أن يكون نفس المبتدأ ، وأما نحو : زيد خلفك ، "خلفك" غير زيد ، وهو غريب عنه ، وما هو إلا موضع وجود زيد ، ولهذا فإن النحويين اختلفوا في الخبر إذا لم يكن بعد المبتدأ إلا الظرف ، فمن مقدر لخبر محذوف مقدرا بالفعل "استقر" ، أو بالاسم "مستقر" قال ابن السراج : "وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف على ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان ، وإما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظروف في المكان فنحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار وما أشبههما كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به في الاستعمال "[١] ، وقال ابن هشام :" ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [٢] وَجارا ومجرورا كقوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾[٣] وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر ، أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا ، والثاني : اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري . وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ، ومحل الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن

---

(١) . الأصول ٦٣/١ .

(٢) . الأنفال الآية ٤٢ .

(٣) . الفاتحة الآية ١ .

يكون فعلا "[1] ، ومن تجوز فإنه يعربه خبرا على سبيل التوسع ، قال ابن عقيل : " ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو: زيد عندك ، وعن المعنى نحو القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا ، أو مجرورا بفي نحو: القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة ..... هذا مذهب البصريين ، وذهب قوم – منهم المصنف – إلى جواز ذلك من غير شذوذ ، لكن بشرط أن يفيد كقولك : نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا "[2] وجواز الإخبار بالظرف وبخاصة الزماني منه يرجع إلى المبتدأ ، فالمبتدأ إما أن يكون اسما يدل على الذات ، والذات تكون في جميع الأزمنة ، أي لا تكون في وقت دون وقت ، فيكون الإخبار عنها بظرف الزمان شيئا من العبث ، لأنها لا تفيد معنى إضافيا ، وإما أن يكون اسما دالا على المعنى ، والمعاني أحداث تكون في زمان وتتخلف في أخرى ، فجاز أن يكون ظرف الزمان خبرا عنها ، قال الرضي : " واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ، ولا حالا منه ، ولا صفة له لعدم الفائدة إلا في موضعين : أحدهما : أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو : الليلة الهلال ، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرا نحو قول امرئ القيس : اليوم خمر وغدا أمر "[3] ، وقال ابن مالك :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَن جُثَّةٍ وَإِن يُفِدْ فَأَخْبِرَا

ومما سمع عن العرب واشتهر بين النحاة قولهم: الليلة الهلال، قال ابن عقيل:" ولا يقع خبرا عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفاد نحو : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو: زيد اليوم ، وإلى هذا ذهب

---

(1) . شرح قطر الندى ١٢٠ .

(2) . شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(3) . شرح الكافية ٢٤٨/١ .

قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، التقدير: طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهري ربيع "[1] ، ويحمل سيبويه هذا التركيب على استعمال المجاز من وجهين : أطلق الكل وأراد البعض ، والثاني : على حذف المضاف قال :" وإنما الهلال في بعض الليلة ، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال ، ولكنه اتسع وأوجز "[2] ، وفي قوله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾[3] أخبر بالظرف "أشهر" جمع شهر عن "الحج" وهو مبتدأ ، وهو ظرف زمان محدود ، والحج ليس الأشهر، واختلف النحاة في إعرابه على آراء يجملها السمين الحلبي بقوله :" والمبتدأ والخبر لا بد أن يصدقا على ذات واحدة ، والحج فعل من الأفعال ، و"أشهر" زمان ، فهما غيْران ، فلا بد من تأويل ، وفيه ثلاثة احتمالات : أحدهما : أنه على حذف مضاف من الأول تقديره : أشهر الحج أشهر معلومات ، الثاني : الحذف من الثاني تقديره : الحج حج أشهر ، فيكون حذف من كل واحد ما أثبت نظيره ، الثالث : أن تجعل الحدث نفس الزمان مبالغة ، ووجه المجاز كونه حالا فيه ، فلما اتسع في الظرف جعل نفس الحدث ونظيرها ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾[4] ، وإذا كان ظرف الزمان نكرة مخبرا به عن حدث جاز فيه الرفع والنصب مطلقا ، أي: سواء كان الحدث مستوعبا للظرف أم لا ، هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فقالوا : إن كان الحدث مستوعبا فالرفع فقط نحو : الصوم يومٌ ، وإن لم يكن مستوعبا ، فهشام يلتزم رفعه أيضا نحو: ميعادك يوم ، والفراء يجيز نصبه مثل البصريين ، وقد نقل عنه أنه منع نصب أشهر ، يعني في

---

(1) . شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(2) . الكتاب ٢١٦/١ .

(3) . البقرة الآية ١٩٦ .

(4) . الأحقاف الآية ١٤ .

الآية ، لأنها نكرة فيكون له في المسألة قولان ، وهذه المسألة بعيدة الأطراف تضمها كتب النحويين ، قال ابن عطية : ومن قدّر الكلامَ : الحج في أشهر ، فيلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر ، ولم يقرأ به أحد ؛ قال الشيخ : ولا يلزم ذلك لأن الرفع على جهة الاتساع ، وإن كان أصله الجر بفي "[1] .

خبرية الاسم الجامد

المتأمل في الخبر يجده لا يأتي في عامة الأحوال إلا اسما مشتقا ، أو جملة إن كان المبتدأ اسما جامدا ، فلا تتركب الجملة الاسمية من اسمين جامدين نحو : محمد زيد ، أو الحصان الثعلب ، إلا إن أريد التشبيه ، نحو: أحمد عمر بن عبد العزيز ، أو محمد الأسد ، أي: أحمد مشبه عمر بن عبد العزيز ، ومحمد الذي يوصف بالأسد ، لأن ما بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد ، والإسناد نسبة بين شيئين ، ولا يكون هذا الإسناد إلا لملابسة بينهما ، والملابسة هو أن لكل ذات حركة أو متغير ينسب إليه ، وأصل التعبير عن هذه الحركة الفعل ، والمتغير يكون في معنى الفعل كالأخوة ، قد تكون وقد لا تكون ، بعكس زيد في ذاته فهو ثابت غير متغير ، ولكن التعبير عن الحركة ليس بالفعل وحده فقط ، بل يعبر عنه بالأسماء المشتقة والمصدر ، فالمصدر اسم لتلك الحركة، فأسماء الأفعال : ضحك ، كتب ، أخرج ، استكمل " هي الضحك والكتابة والإخراج والاستكمال " وبذلك تحولت هذه الأسماء من مجرد التعبير عن الحدث باعتبار الزمن إلى الاسمية وتعامل معاملة الأسماء في الإسناد إليها وإعرابها فيبتدأ بها ، ويسند إليها فيقال: كثر الضحك ، والاستخراج سهل ، وكتابتك جميلة .

---

[1] . الدر المصون ٤٨٩/١ .

ومن هنا نقول إن الإسناد في كلا الأمرين إنما هو إسناد الاسم المشتق إلى الاسم الجامد سواء ابتدئ به ، أو كان خبرا نحو : محمد قائم ، والجيش منصور فقائم ومنصور اسمان مشتقان أسندا إلى محمد والجيش ، وكأننا قلنا : قام محمد وانتصر الجيش .

والاسم المشتق يتضمن معنيين: الأول : "الحدث" والدلالة عليه بأصل حروف الفعل فـ "ض ر ب" من الضارب و "ن ص ر" من منصور تدل على الحدث .

والثاني : "الذاتية" بالزيادة التي تدل على اتصاف الذات بذلك الحدث ، فزيدت الألف للدلالة على الفاعلية فهي ذات متصفة بفاعلية الضرب ، وزيادة الميم والواو في " منصور دلتا على اتصاف الذات بوقوع الفعل عليها .

ولهذا اشترط النحاة أن يتم بالخبر الفائدة ، ولأجل أن تتم الفائدة لا بد أن يكون بين المبتدأ والخبر رابط يربط بينهما ، فإن فقد هذا الرابط فك التركيب ، والأسمان الجامدان لا رابط بينهما فمنعوا نحو: المنزل الباب ، و زيد أحمد ، والشمس القمر ، إذ لا فائدة من الإخبار في هذا التركيب ، ولا بد للخبر أن يرتبط بالمبتدأ ، فإن كان الخبر جملة فالرابط ضمير في الجملة يربطها به نحو : التلميذ يكتب درسه ، فالهاء ضمير يعود على التلميذ ، ولولاه لأصبحت جملة مستقلة لا علاقة لها بالمبتدأ ، قال ابن أبي الربيع :" والأصل في الخبر أن يكون مفردا ، لأنه أسند إلى المبتدأ ، وقياس المسند والمسند إليه ألا يفيدا إلا باجتماعهما ، زيد قائم ، فلو جئت بزيد وحده لم يكن كلاما ، وكذلك لو جئت بقائم وحده لم يكن كلاما ، وإذا قلت: زيد قام أبوه ، وزيد ضربته فأنت لو جئت بـ"قام أبوه" وحده لكان كلاما ، لأن فيه المسند والمسند إليه "[1] ، والخبر المفرد على قسمين :

---

[1] . البسيط في شرح الجمل ٥٥٣/١ .

١ – مفرد متحمل للضمير ويتمثل في الأسماء المشتقة كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وهذا الضمير الذي يتحمله الخبر هو الرابط بين المبتدأ والخبر نحو : الشمس مشرقة ، والجو صحو ، والطرق واسعة ، والصبر جميل ، واتفق نحاة المدرستين على تحمله الضمير لأن فيه معنى الوصف .

٢ – المفرد الجامد وهو غير متحمل للضمير عند البصريين ، بينما يراه الكوفيون متحملا للضمير نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك قال ابن يعيش :" لا يتحمل الضمير ، لأنه اسم محض عار من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة ، وهذه الأسماء ليست كذلك ، وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ، ومختص بالأخوة"[١] ، وما ليس له رابط يربطه لا يصح الإخبار به ، وكل منهما غريب عن الآخر بأي وجه من الوجوه نحو : المعلم السيارة ، والجامعة الشرطي ، فكلا من السيارة والشرطي لا يرتبط بما قبله بأي علاقة يحمل بها على الخبرية ، فإن كان الخبر هو نفس المبتدأ صح الإخبار كاسم الإشارة والمشار إليه نحو : هذا غلام ، فإن اسم الإشارة مشار به إلى الخبر وهو اسم مبتدأ ، مع كون الخبر "غلام" لا يتحمل ضميرا ، فالربط بينهما ممكن ، فاسم الإشارة مشار به للخبر ، وقال الجرجاني : " غير أن غرضك في قولك : هذا زيد ، أن تعرف المخاطب أن الذي قد حضره هو الإنسان الذي عرفه بأنه يسمى بزيد ، ولست تخبره بحصول حدث كما يكون ذلك إذا قلت : هذا ضارب ، فتضمر هذا في ضارب ، حتى كأنك قلت: هذا ضارب هو، وكذا قولك زيد أخوك

---

[١] . شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ .

، لأن اللفظة التي هي أخوك دليل على الشخص الذي يدل عليه زيد، وليس معناها الدلالة على فعل كما كان معنى ضارب "[1] ، ويقسم ابن مالك الخبر المفرد إلى :

١ - أن يتحد مع المبتدأ معنى ويغايره لفظا وهو الأكثر نحو : هـذا زيـد ، وزيد فاضل ، فالمشار إليه بـ هذا هو نفس المبتدأ ، وزيد هو نفس الفاضل ، فاتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ ، مما جوز الإخبار بهما[2] ، وأما المعلم السيارة ، والجامعة الشرطي فاختلفا لفظا ومعنى فلم يصح الإخبار بهما .

٢ - أن يتحد مع المبتدأ لفظا ويخالفه معنى نحو قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ خَلِيلَيَّ دُون رَيْبٍ وَرُبَّمَا أَلاَن امْرُؤٌ قَوْلاً فَظُنَّ خَلِيلاَ

فـ"خليلي" الثانية ليست الأولى وإن اتحدتا لفظا ، لأنها بمعنى الخليلين الـذين لا أشك في خلتهم[3] أي : ثبتت خلتهم .

٣ - أن يختلف معه في اللفظ والمعنى يقول ابن مالك : " والحامل على ذلـك الإعلام بالتساوي في الحكم حقيقة كقوله تعالى ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[4] ، أو مجازا كقوله :

وَمُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهُ لَوْ يُنفَخُونَ مِنَ الْخُنُورَةِ طَارُوا "[5]

فـ"مجاشع" اسم قبيلة ، أخبر عنها بأنها قصب خائر لا قوة له ، فاختلف في اللفظ والمعنى ، والإسناد بينهما على سبيل المجاز ، قال ابن أبي الربيـع : " ومثالـه

---

(١) . المقتصد في شرح الإيضاح ٢٦٠/١ .

(٢) . انظر: شرح التسهيل ٣٠٤/١ .

(٣) . شرح التسهيل ٣٠٤/١ .

(٤) . الأحزاب الآية ٦ .

(٥) . شرح التسهيل ٣٠٥/١ .

اتساعا قوله تعالى ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[1] ، فالمعنى مثل أمهاتهم في التحـــريم ، فلما تنزلن منزلة الأمهات في ذلك صرن كأنهم أمهات "[2] ، والكوفيون يرون أن المفرد الذي لا يتحمل ضميرا هو في معنى المشتق ، قال ابن يعيش:" وقد ذهـــب الكوفيون وعلى بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمـــل الضمير ، قالوا : لأنه وإن كان اسما جامدا غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشـــخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه ، وهذه المعاني معاني أفعال "[3] .

والمصدر لا يخبر به إلا مجازا قال المرادي :" والمصدر لا يكون خبرا عن الجثة "[4] إلا على سبيل المبالغة فأجازوه على التوسع قالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِذَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

قال سيبويه :" فجعلها الإقـــبال والإدبـــار ، فجاز على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم "[5] ، وقال الجرجاني : " وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبـــار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت فـــي أن جعلتهـــا لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذلك عليها ، واتصاله بها ، وأنه لم يكن لهـــا حـــال غيرهما ، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار "[6] ، وقال ابن جني: ومـــا كـــان مثله من قبل أن من وصف بالمصدر فقال : هذا رجل زور وصوم ، ونحو ذلك ،

---

(1) . الأحزاب الآية ٦ .

(2) . البسيط ٦٠٩/٢ .

(3) . شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ .

(4) . الجنى الداني ٤٦٤ .

(5) . الكتاب ٣٣٧/١ .

(6) . دلائل الإعجاز ٢٣٣ . وانظر: شرح المفصل ١١٥/١ ، الخزانة ٢٠٧/١ .

فإنما ساغ ذلك لأنه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفسه الحدث لكثرة ذلك منه ، والمرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل "[1] . وقال في قول الله تعالى ﴿ خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[2] :"وذلك لكثرة فعله إياه ، واعتياده له ، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خلق العجل من الإنسان ، لأنه أمر قد اطرد واتسع ، فحمله على القلب يبعد في الصنعة ، ويصغّر المعنى ، وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله : إن العجل هنا الطين ، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة "[3] .

تقديم الخبر

أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ نظرا لوروده عن العرب نظما ونثرا ، ومنع الكوفيون ذلك ، وأمثلة ذلك قول العرب: في بيته يؤتى الحكم ، في أكفانه لف الميت ، ومشنوء من يشنؤك[4] .

وإذا أجازت العرب التقديم والتأخير فهل التقديم مجرد تقديم اللفظ دون إرادة المعنى؟ ، والتقديم والتأخير في كلا الاستعمالين سواء ، لا شك أن العربي إذا قدم لفظا أو أخره عن موضعه لا بد له من دلالة ، وإلا لكان فعله هذا لغو لا فائدة من ورائه ويورث مخاطبه في وهم أن الخبر هو المبتدأ إذا كانا معرفتين ، ومخلا بنظام ترتيب تركيب الجمل نحو: القائم محمد ، قائم محمد ، الأولى محتملة لوهم أن القائم المبتدأ ، ومحمد خبره ، ولكن إذا كان المعنى على عكس ذلك ، وهناك قرينة تدل عليه فالمقدم خبر ، فالتقديم لا بد أن يكون لأمر يهتم به المتكلم ويريد

---

(1) . الخصائص ١٨٩/٣ .

(2) . الأنبياء الآية ٣٧ .

(3) . الخصائص ٢٠٤/٢ .

(4) . انظر المسألة التاسعة من مسائل الخلاف في : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥/١ .

إيصاله للمخاطب صحبة الجملة الخبرية ، وأما الثانية فالتنكير دلالة الخبرية فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبرها ، وكأن المتكلم يريد جلب اهتمام المخاطب لقيام محمد ، فضلا عن إسناده له قال الرازي :" وكون الكلام مبتدأ به يزيده قوة ووثاقة ، لأن الابتداء بالشيء يدل على شدة الاهتمام به ، وقوة الاعتناء بتقريره "[1] .

والعلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد ، إذ كل خبر مسند إلى المبتدأ قدم أو أخر ، قال الرضي: " لأن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن "[2] ، وأما العلاقة بينهما من ناحية التقديم والتأخير فتنحصر في مسألتين :

١ – ما جاء على أصل الترتيب

الأصل في المبتدأ أن يتقدم ، وتأخيره إنما هو تغيير له عن موضعه الذي هو له قال الرضي:" إنما كان أصل المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه"[3] ، ويجوز تأخيره ، وقد يجب التقديم في بعض الأحوال وهي :

أ – يجب إبقاء المبتدأ على تقدمه إذا التبس تأخيره بالخبر ولم تدل عليه قرينة خارجية نحو : أخي رفيقي ، فـ" أخي " مبتدأ ، و"رفيقي " الخبر ، فيصح أن يخبر بأن الرفيق هو الأخ فيقال : رفيقي أخي ، فلو كان الكلام على التقديم والتأخير لما تبين المعنى ، فإن وجد الدليل جاز نحو قول الشاعر

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

---

(١) . مفاتيح الغيب ٣٩٣/١٢ .

(٢) . شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/١ .

(٣) . شرح الرضي على الكافية ٢١٨/١ .

فالمعنى ظاهر وهو أن بنو الأبناء أبناء لنا ، وأبناء البنات ليسوا أبناء لنا[1] .

ب – إذا كان المبتدأ اسما له صدر الكلام كالاستفهام نحو: من قام ؟ ، وكيف حالك ؟ ، قال الرضي : " وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك – مما يغير معنى الكلام – مرتبة التصدر ، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير ، أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه "[2] ، وكذلك ما أضيف إلى ماله الصدارة نحو : كتاب من قرأت ؟ .

ج – إذا كان المبتدأ ضمير الشأن نحو : هو زيد منطلق ، أو كان زيد منطلق ، وقوله تعالى﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[3] فضمير الشأن مما يلزم له الصدارة في جملته.

د – إذا كان الخبر فعلا رافعا لمستتر ، لأنه لو قدم الخبر – وهو فعل – لتحولت الجملة من اسمية إلى فعلية نحو: زيد قام ، قام زيد ، والمعنى مختلف ، وإذا رفع اسما ظاهرا جاز التقديم على خلاف نحو : زيد قام أبوه فيقال : قام أبوه زيد [4] .

هـ – أن يكون الخبر محصورا نحو: ما زيد إلا قائم ، فـ"قائم" خبر زيد المنفي بـ"ما" ، وهو محصور بـ"إلا" ووجب تأخيره .

و – أن تدخل عليه لام الابتداء نحو: لزيد قائم ، لوجوب صدرية لام الابتداء .

---

[1] . انظر : الخزانة ٢١٣/١ .

[2] . شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١ .

[3] . الإخلاص الآية ١ .

[4] . انظر : شرح ابن عقيل ٢٣٤/١ .

٢ – ما خالف الأصل وهو على قسمين :

أ – تقديم الخبر وجوبا

تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو على غير ترتيب اللغة الأصلي ، إذ تقدم ما حقه التأخير ، وتأخر ما حقه التقديم قال ابن مالك :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا .....

فالمبتدأ محكوم له ، والخبر محكوم به للمبتدأ ، وحق المحكوم له أن يتقدم على المحكوم به ، والخبر وصف في المعنى ، والصفة تتأخر عن الموصوف فكما أخرت الصفة أخر الخبر ، وقد يرد في التركيب ما يوجب تقديمه ، ولذا يجب التقديم في المواضع التالية :

أ – إذا كان في الخبر معنى الاستفهام نحو : أين زيد ، فـ"زيد" مبتدأ مؤخر لأنه معلوم لدى الطرفين ، وأما مكانه المستفهم عنه بـ"أين" فهو مجهول ، وبما أن الاستفهام له صدر الكلام ، فقدم الخبر وأخر المبتدأ وجوبا .

ب – إذا كان المبتدأ نكرة ، والنكرة لا يجوز الابتداء بها ، ولا مسوغ للابتداء به إلا تأخيره ، وكون الخبر ظرفا نحو : في الدار رجل ، لأن الظروف مستفاد منها معنى المكانية أو الزمانية ، فإن قدم المبتدأ وهو نكرة ، والخبر في الأصل وصف ، والنكرة محتاجة إلى الوصف أكثر من احتياجها إلى الخبر فأخر لدفع توهم كون الخبر صفة قال الصبان : " قال الشيخ خالد: إنما قدر مؤخرا ، لأن النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اهـ ، ووجه وجوب

تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة ، لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر" [1] .

ج – إذا اتصل بالخبر ضمير يعود على المبتدأ ، لأن الضمير اسم مبهم لا تظهر دلالته إلا بمرجعه ، ولا يجوز أن يذكر ، ولا مرجع له قبل ذكره ، لأن السامع يفهم ما دل عليه الضمير إذا سبق بما يدل عليه نحو : في الدار صاحبها ، فالضمير "ها" يعود على الدار ، ولو قيل: صاحبها في الدار لتوهم مرجع آخر قبله ، ولا يمكن تحديده لأنه لم يذكر ، ومن ثم وجب تقديم الخبر ليرجع الضمير على معلوم .

د – إذا كان المبتدأ محصورا ، فإن المحصور يؤخر مبتدأ كان أو اسما نحو: إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلا زيد [2] .

٢ – تقديم الخبر جوازا .

إذا تساوى الطرفان تعريفا ، ولا موجب لتقديم أيا منهما ، فيجوز التقديم والتأخير بناء على الترتيب اللازم وغير اللازم ، مما يتيح لمستعمل اللغة التصرف فيها على حسب الغرض نحو : محمد نبينا ، إن كان الغرض أن يكون "محمد" الخبر ، ولكنه قدم إجلالا وتقديرا ، وكانت هناك من القرائن اللفظية أو المعنوية ما يعين على تعيين الخبر من المبتدأ ، فإن فقدت لزم الأخذ بالترتيب نحو : صديقي معلمي ، ومعلمي صديقي ، إذ من المحتمل "معلمي" خبر ، و"صديقي" أيضا ، ولا دليل على أي منهما الخبر فوجب الترتيب ، فإن أمن اللبس جاز التقديم

---

[1] . انظر : حاشية الصبان ١٠٥٠/١ .

[2] . انظر : شرح ابن عقيل ٢٤٣/١ .

نحو : قائم محمد ، فالأول نكرة والثاني معرفة ، والأعرف هو المبتدأ كان الثاني هو المبتدأ والأول الخبر .

مراجع البحث

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع

١. أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، تح: هـ . ريتر ، دار المسيرة ، بيروت ، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
٢. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. الثالثة ١٩٨٨م
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنباري وبهامشه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية : صيدا ، بيروت ١٩٨٧م .
٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تح: عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
٥. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٢م .
٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني ، دار الفكر، بيروت ، ط . الأولى ١٩٩٩م .
٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، دار صادر ،بيروت
٨. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ،تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م .
٩. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وتعليق: السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت .
١٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للإمام شهاب الدين أبي العباس ابن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تح: الشيخ على محمد عوض وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٤م .
١١. شرح التسهيل لابن مالك ، تح: عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوى المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط . الأولى ١٩٩٠م .
١٢. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
١٣. شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ط. الثانية ١٩٩٦م .
١٤. شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط . الثانية .
١٥. شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
١٦. قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط. الحادية عشرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م
١٧. كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، تح:عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط. الأولى .
١٨. لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٠م .
١٩. المسائل المشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات للفارسي ، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ، مطبعة العاني .
٢٠. مفاتيح الغيب للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي .
٢١. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تح: د/ كاظم بحر المرجان مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
٢٢. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

مطابع جامعة المنوفية
٠٤٨/ ٢٢٢٤٨٨٢